قتلى بانفجار قرب السراي الحكومي شرقي لبنان

■ **بيروت / متابعات :**

أدى انفجار بسيارة مفخخة أمس الخميس هز منطقة الهرمل شرقي لبنان -التي تعتبر أحد معاقل حزب الله اللبناني- إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، وقد عملت القوى الأمنية على فرض طوق أمني في مكان الانفجار.

وقد أفادت الوكالة الوطنية للأبناء في لبنان أن عدد القتلى بلغ ثلاثة، فيما جرح 26 آخرون على الأقل، جراء الانفجار الذي وقع سط المدينة قرب مقر السراي الحكومي.

وقالت الأنباء إن الانفجار وقع قرب مقر للجيش اللبناني في الهرمل، مشيرة إلى أن هذه المنطقة تعتبر منطقة شعبية لحزب الله.

وأشار وزير الداخلية اللبناني مروان شربل إلى احتمال أن يكون التفجير -الذي وقع قبيل الساعة التاسعة صباحا بالتوقيت المحلي- «انتحاريا»، موضحا أن بقايا أشلاء بشرية وجدت في مكان التفجير الذي تم بسيارة رباعية الدفع.

وبين الوزير أن حصيلة القتلى والجرحى مرشحة للارتفاع، نظرا لأن عددا من الإصابات خطير، لافتا إلى أن الحادث وقع في شارع رئيسي يضم عددا من المقرات والمصالح الحكومية والتجارية.

من جهته، صرح مصدر أمني لوكالة الصحافة الفرنسية بأن سيارة مفخخة انفجرت في الساحة الرئيسية في الهرمل، مما خلف عددا غير معلوم من الخسائر البشرية والمادية.

وبين أن التفجير كان أمام السراي الحكومي بالمدينة الواقعة على بعد نحو عشرة كيلو مترات عن الحدود مع سوريا، لافتا إلى أنها المرة الأولى التي يقع فيها انفجار سيارة مفخخة في الهرمل منذ اندلاع النزاع في سوريا المجاورة.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن شهود عيان قولهم إن سكان المدينة أصيبوا بحالة ذعر في الدقائق التي تلت الانفجار الذي تسبب بأضرار في المباني المجاورة لساحة الهرمل.

في السياق ذاته، قالت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية الرسمية إن القوات الأمنية -التي سارعت لتطويق المكان- طلبت من المواطنين الابتعاد عن مكان الحادث لتسهيل جهود إنقاذ الضحايا.

ورغم أن انفجار أمس هو الأول من نوعه في المدينة، لكنها سبق أن شهدت في الأشهر الماضية هجمات بقذائف هاون على خلفية النزاع في سوريا.

يشار إلى أن تفجيرا مماثلا كان وقع في الثاني من يناير في حارة حريك بضاحية بيروت الجنوبية التي تعد معقلا لحزب الله، وقد وقع بعد أيام فقط من مقتل الوزير السابق محمد شطح المقرب من زعيم تيار المستقبل سعد الحريري في تفجير مماثل ببيروت.

■ موقع الانفجار قرب المقر الحكومي شرق لبنان

(87) قتيلا في العراق.. ورئيس الوزراء يدعو إلى دعم عمليته بالأنبار

■ **بغداد / متابعات :**

ارتفع عدد القتلى إلى 87 شخصا وبلغ الجرحى نحو 150 في سلسلة تفجيرات وقعت بالعراق بينما استعاد الجيش السيطرة على الصقلاوية شرق الفلوجة بعد يوم من سيطرة المسلحين عليها. من جهته دعا رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي المجتمع الدولي إلى مساندة حكومته في صراعها مع المسلحين.

وذكرت الشرطة أن أعنف هجوم وقع في انفجار قنبلة بخيمة عزاء في قرية المجمعي جنوبي بعقوبة، ما أدى إلى مقتل 18 وإصابة 16 آخرين، وقبل ذلك عثر رجال الأمن شمال بعقوبة على سبع جثث عليها آثار طلقات نارية.

وفي بغداد قتل 48 شخصا في انفجار تسع سيارات مفخخة، خصوصا داخل سوق مكتظ في حي الشعب وأمام مطعم يقصده عدد كبير من الناس.

كما شهدت أحياء الحسينية والكرادة ومنطقة الشعلة ومدينة الصدر وشارع فلسطين في العاصمة انفجارات مماثلة. وقتل ثلاثة أشخاص وأصيب سبعة آخرون في انفجار سيارة ملغمة في بلدة الدجيل على بعد خمسين كيلومترا شمالي بغداد.

وفي شمال البلاد، قتل 13 شخصا بينهم تسعة جنود في الموصل ومحيطها، كما قضى سبعة عمال في مصنع للطوب برصاص مسلحين في المقدادية شمالي العاصمة.

يأتي ذلك بينما استعاد الجيش العراقي السيطرة على ناحية الصقلاوية شرق الفلوجة بعد يوم من سيطرة المسلحين عليها، في استمرار للمواجهات بالأنبار عقب فض الجيش اعتصاما في مدينة الرمادي -كبرى مدن المحافظة- مناهضا للمالكي.

سبق ذلك قصف عنيف بطائرات الجيش العراقي للصقلاوية ما أدى إلى إصابة عدد من المدنيين، بعد ساعات من دخول المسلحين على مديرية الشرطة في المنطقة واستيلائهم على أسلحة وسيارات.

كما قصفت قوات الجيش منازل المواطنين في قضاء الكرمة شرق الفلوجة بالمدفعية وقذائف الهاون، ما أدى إلى أضرار مادية في تلك المنازل.

وفي الرمادي مركز محافظة الأنبار قال المجلس العسكري إن قذائف المدفعية والهاون لم تتوقف منذ أمس على أحياء الملعب والبوفراج وشارع ستين، وسيطر مسلحو العشائر على مركز شرطة الوسائل التعليمية وسط المدينة واستولوا على جميع محتوياته.

وفي منطقة الجزيرة قرب الخالدية شرقي الرمادي نسفت قوات الجيش جسر الصديقية بأطراف الخالدية، وقصفت عددا من منازل المواطنين بقذائف الهاون.

في هذه الأثناء توقع رئيس الوزراء العراقي أن يطول أمد الحملة العسكرية التي يشنها الجيش العراقي في محافظة الأنبار، واصفا إياها بالمعركة المقدسة.

وقال المالكي إن حكومته تقاتل «دفاعا عن العالم وعن الإنسانية والعدالة ولرد الظلم والحيف، والإرهاب الذي تقوم به هذه المجاميع الخارجة عن القانون».

وجدد مطالبته المجتمع الدولي بأن يقف موقفا قويا من الدول التي تقدم الدعم والإسناد والتشكيلات لتنظيم القاعدة وما وصفه بالإرهاب.

ودعا في الوقت ذاته المجتمع الدولي للوقوف إلى جانب حكومته في هذا الصراع، مشيرا إلى أن السكوت عنه يعني «تكوين دويلات شريرة تعبث بأمن المنطقة والعالم».

من جانبه، دعا رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي القوى السياسية إلى مراجعة شاملة لمسيرة السنوات العشر الماضية في العراق.

وأضاف النجيفي أثناء كلمة له في بغداد بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، أن هدف هذه المراجعة إخراج العراق مما وصفها بالدوامة الطائفية.

وبدأت المعارك في الأنبار بعد فض القوات العراقية الاعتصام المناهض للمالكي في الرمادي، بعد توعده بالقضاء على ما قال إنهم مسلحون تابعون للقاعدة يتخذون من مناطق بالمحافظة معاقل لهم، وتلت ذلك سيطرة مسلحي العشائر على الفلوجة ومناطق من الرمادي.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الاثنين الماضي المسؤولين العراقيين إلى إجراء «حوار سياسي شامل لحل مشكلة العنف من أساسها».

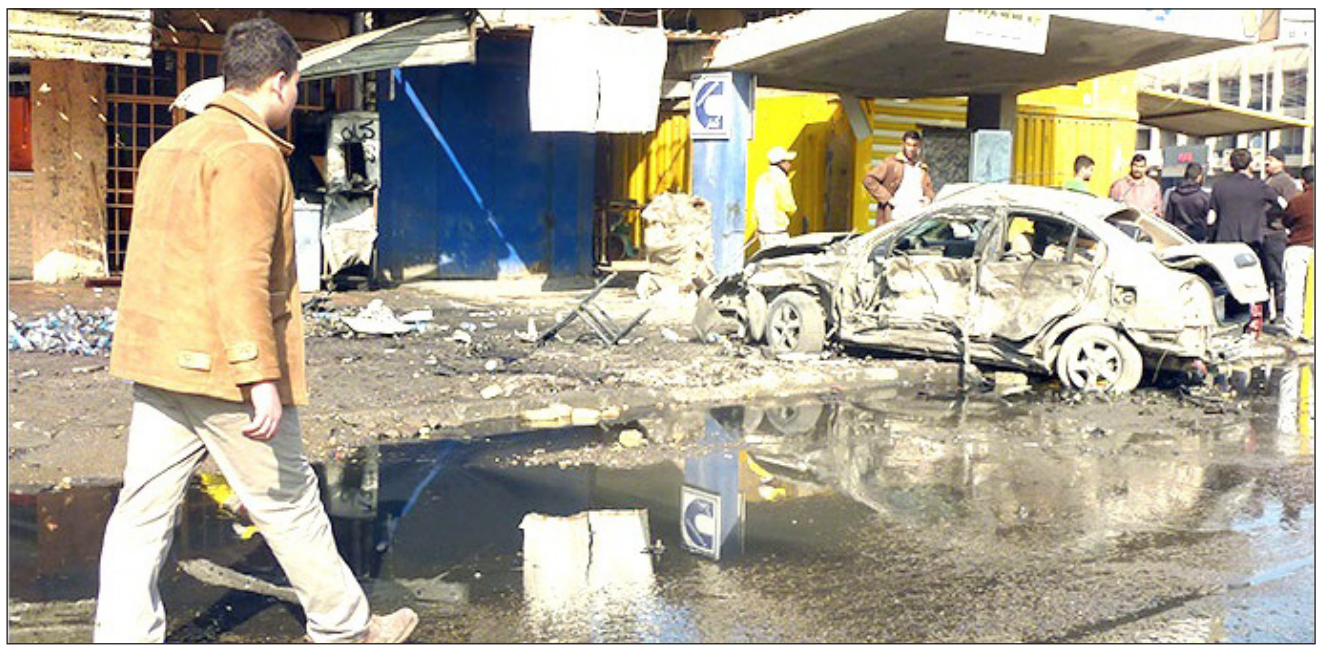

■ من آثار أحد التفجيرات الانتحارية بالعراق

› سعيد الفرحة الغامدي

التحالفات الدولية بين المرغوب والمرهوب

التحالفات الدولية أمر لا مفر منه، خاصة للدول الأضعف؛ التي مازالت تتلمّس طريقها على مسارات التنمية، والخروج من حلقات الفقر والتخلف.. والقاعدة الأساسية أن كل تحالف يُبنَى على تبادل المصالح.. ومتى كانت تلك المصالح جوهرية للأطراف المتحالفة يستقر الحلف ويدوم لفترة طويلة.

المنطقة العربية- خلال النصف الثاني من القرن المنصرم- كانت مُنقسمة إلى قسمين: يضم الأول دول الخليج والأردن والمملكة المغربية، وقد تعاونت تلك الدول مع الغرب، والقسم الآخر اتجه شرقًا بعد تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، وقصة تمويل السد العالي الشهيرة.

أمريكا كانت في عهد كارتر وشاه إيران وما قبل؛ تعتبر إيران شرطي المنطقة، ولكن بعد أن انتهت صلاحية الشاه ومجيء الخميني تجمّد الحلف وتأزّمت العلاقات.

والدول الكبرى عندما تُجمّد علاقاتها مع أي حليف، لا يعني أنها تتعمّد قطع الصلة بالكامل، ولكنها ترى في ذلك مرحلة ترقُب تجتازها متى حانت الفرصة، وهذا ما نراه في الوقت الراهن بين أمريكا وإيران.

التحالفات البينية بين الدول العربية كانت ومازالت غير مستقرة ويمكن وصفها -بتحفظ- بأنها مُجرّد حبر على ورق، لأن أغلب الأنظمة العربية كانت ترى في الوحدة تهديدًا لوجودها، ولذلك كان المشروع مصحوبًا بالرهبة والحذر من الاحتواء.

حلف النتو وُلد من رحم الحرب العالمية الثانية كنتيجة تستهدف ضمانَ الأمن والاستقرار في تلك القارة، التي بسطت نفوذها على العالم لعقود طويلة، ولكن وعي قادتها أمثال ونستن تشرشل وروزفلت أدركوا الحاجة لقوة عسكرية ضاربة مشتركة تُعزّز الاستقرار والأمن والسلام، وأن السبيل الوحيد لاستمرار تَفوق شعوبهم هو السلام فيما بينهم في المقام الأول، ورعاية مصالحهم على مستوى العالم بأقل قدر من الخسائر المادية والبشرية في المقام الثاني.

دول الخليج العربي تُفضّل مصطلح الأصدقاء، بدلًا من مصطلح التحالف، تجنّبًا للاتهام من الأنظمة، التي لم تستطع التقرُب من الغرب، لأن المصالح مختلفة في الشكل والمضمون، ولكن الواقع أن الهدف؛ التحالف بدون معاهدات ملزمة لكل الأطراف، ولذلك بقي الحديث عن الصداقة التي يمكن الانقلاب عليها في أي لحظة يرى الطرف الأقوى أنها لم تعد تخدم مصالحه، أو عندما يجد بدائل أفضل.

من بداية الألفية الثالثة، وتحديدا منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001م اهتزت الثقة بين أمريكا والعرب، وأصبح المشرع الأمريكي يرى في المنطقة خطرًا داهمًا ولابد من التعامل مع بعض الأنظمة بطرق مختلفة خوفًا من الشارع المُتأثّر بموجات العولمة، وخاصة في مجال ثورة المعلومات، التي وفّرت شفافية لم تكن موجودة من قبل.

عزل إيران طالت مدته- كما يرى البعض في أمريكا- ومع وجود رئيس جديد مثل روحاني يعتقد البعض في الغرب- وأمريكا على وجه الخصوص- أن هناك فرصة لإعادة النظر في إمكانية احتواء إيران، بدلًا من التصادم معها.. ومن المهم جديًا أن تفهم أمريكا وتقتنع بأن الوقت غير مناسب لأن إيران على الأرض في العراق وسوريا ولبنان ومناوراتها مستمرة في دول الخليج العربي، ومتى ما اطمأنت ستلحق أضرارا جسيمة على أصدقاء أمريكا تنعكس على مصالحها في المنطقة.

إسرائيل كانت على الدوام موجودة في صدارة القرار الأمريكي، فإما أن تأتي الأمور على هواها أو تفسد أي توافق لا يرضي رغباتها، والأذن الأمريكية على الدوام صاغية لما تقوله الصهيونية العالمية.

السياسة الدولية على الدوام سيالة، والعقل العربي يميل للتباطؤ، وهذا النمط من التفكير والتردُد في أخذ القرار في الوقت المناسب محفوف بالمخاطر في عصر التفوق التقني الذي تُسخّره مراكز البحوث والاستشراف المبكر لاتخاذ القرار.

ستكون المرة الأولى التي يشرف فيها القضاة على الرئاسيات منذ استقلال الجزائر

(300) قاضٍ للإشراف على الانتخابات الرئاسية

■ **الجزائر / متابعات :**

أعلنت الحكومة الجزائرية إسناد مهمة الإشراف على الانتخابات الرئاسية، التي ستجرى في إبريل المقبل، إلى 300 قاض، ضمانا لشفافية ونزاهة الانتخابات، فيما يعد سابقة بتاريخ الجزائر.

وأكد وزير العدل الجزائري، الطيب لوح، التزام الحكومة بكافة الإجراءات والتدابير المتعلقة بالتحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة.

وكشف لوح أن "اللجنة القضائية للإشراف على الانتخابات تتكون من حوالي 300 قاض، ويرأسها قاض، سيشرفون على رقابة وضمان نزاهة الاقتراع الرئاسي".

وأعلن الوزير أن "الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة سيصدر في الأيام القليلة القادمة مرسوماً رئاسياً يعين فيه القضاة أعضاء هذه اللجنة".

وتقرر تنظيم الانتخابات الرئاسية المقبلة في 16 أو 17 إبريل المقبل، بحسب ما أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية، التي أكدت أن الرئيس بوتفليقة سيستدعي الهيئة الناخبة اليوم الخميس أو الجمعة المقبل.

ويتواجد الرئيس بوتفليقة منذ الاثنين الماضي في مستشفى فال دوغراس بفرنسا، لإجراء فحوص روتنية، بحسب ما أعلنت رئاسة الجمهورية.

وأقر قانون الانتخابات الجديد الصادر في يناير 2012، تشكيل لجنة عليا من القضاة، يعينهم الرئيس بوتفليقة، تتولى مراقبة الحملة الانتخابية للمرشحين والبت في الاعتراضات والطعون التي ترفعها الأحزاب والشخصيات المشاركة في الانتخابات.

يذكر أنها المرة الأولى التي يشرف فيها القضاة على الانتخابات الرئاسية، والمرة الثانية التي يشرفون فيها على عملية انتخابية، بعد إشرافهم على الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو الماضي.

وإضافة إلى اللجنة القضائية، ستشكل لجنة أخرى لمراقبة الانتخابات، وتضم ممثلين عن المرشحين، وسيكون لها فروع في 48 محافظة و1541 بلدية.

ورغم الإشراف القضائي على الانتخابات، واللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، فإن قوى المعارضة ما زالت تشكك في نزاهة العملية الانتخابية.

وقال رئيس حزب "جيل جديد" والمرشح للانتخابات المقبلة، جيلالي سفيان، إن "المخاوف لا تتصل بالأدوات القانونية، لكنها تتعلق بالسلوك السياسي والإداري للسلطة والقائم على التزوير ومصادرة الإرادة الشعبية لصالح مرشحها المحتمل".

من جانبه، لاحظ رئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية، موسى تواتي أن تجربة الإشراف القضائي على الانتخابات في التشريعيات مايو 2012، لم تحد من التزوير ولم تمنع السلطات من التلاعب بالنتائج، حسب تعبيره.

وتنتظر الساحة السياسية في الجزائر إعلان الرئيس بوتفليقة موقفه من الترشح من عدمه في الرئاسيات المقبلة، بناء على الدعوات التي وجهتها له الأحزاب المشكلة للحكومة.

وبلغ عدد الأشخاص الذين أعلنوا ترشحهم حتى الآن 16 اسماً، أبرزهم رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور ورئيس حزب "جيل جديد" جيلالي سفيان، ووزير الميزانية الأسبق والخبير الاقتصادي الدولي علي بن نواري، ورئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية موسى تواتي، والخبير المالي الدولي كمال بن كوسة.

كما قرر رئيس الحكومة الأسبق ومنافس بوتفليقة في رئاسيات 2004 علي بن فليس، وهو أبرز المرشحين المحتملين، إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية في 19 يناير الجاري.

إيران تستعد لاستقبال خبراء خليجيين لزيارة مفاعل (بوشهر) النووي

■ **طهران / متابعات :**

أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي أن بلاده مستعدة لفتح أبواب محطة بوشهر النووية أمام الخبراء النوويين من الدول المجاورة للاطمئنان من مواصفات الأمان في بناء المحطة الواقعة على الضفة الشمالية للخليج.

وأكد علي أكبر صالحي، في تصريح لوكالة الأنباء الإيرانية، أن إيران مستعدة للتشاور واستقبال الإخصائيين والخبراء النوويين من الدول الخليجية «للتشاور العلمي والفني مع الخبراء الإيرانيين حول مواصفات الأمان في محطة بوشهر النووية».

وقال صالحي: «أقترح تأسيس مؤسسة غير حكومية للرد على الشكوك والقلق الذي يثيره الآخرون بأسلوب علمي»، مضيفاً «أن هذه المؤسسة بإمكانها أن تتطور لتصبح منظمة تعاون إقليمي في المجال النووي إذا ما نجحت تجربة المؤسسة غير الحكومية».

واعتبر صالحي أن محطة بوشهر النووية هي من أكبر المحطات النووية المتطورة وتأسست بناءً على ضمانات الأمان تحت إشراف عليها الوكالة الدولية للطاقة النووية وروسيا والخبراء الإيرانيين.

وتشكل المحطة المقامة على ساحل الخليج مصدر قلق متزايد للدول المجاورة، حيث إن أي تسرّب إشعاعي منها يمكن أن ينتقل إلى الدول المجاورة على الساحل الجنوبي للخليج العربي.

من جانب آخر، أعلن صالحي أن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيزورون إيران الأسبوع المقبل لتفتيش المنشآت النووية قبل بدء تنفيذ اتفاق جنيف.

وتوصلت إيران ومجموعة 5+1 في نوفمبر الماضي إلى اتفاق يقضي بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم بنسبة عالية مقابل إزالة بعض الحظر الدولي المفروض على البلد.

وكان السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المنشآت النووية بشكل يومي ضمن الاتفاق المذكور.

■ مفاعل (بوشهر) النووي الإيراني

أمريكا زرعت برامج تجسس بحواسيب دولية

قالت صحيفة (نيويورك تايمز) «إن وكالة الأمن القومي الأمريكية وضعت برامج في نحو 100 ألف جهاز كمبيوتر في أنحاء العالم يسمح لها بالقيام بأعمال مراقبة من خلال تلك الأجهزة ويمكن أن توفر طريقا سريعًا رقميًا للهجمات الإلكترونية».

وقالت الصحيفة مستشهدة بمسئولين أمريكيين وخبراء كمبيوتر ووثائق سربها إدوارد سنودن المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي «إن الوكالة حملت معظم البرامج من خلال دخولها على شبكات كمبيوتر لكنها استخدمت أيضًا تكنولوجيا سرية تسمح بدخولها حتى على أجهزة الكمبيوتر غير المتصلة بالإنترنت وبحسب ما جاء بروبترز».

وقالت صحيفة (نيويورك تايمز) «إن هذه التكنولوجيا مستخدمة منذ عام 2008 على الأقل وتعتمد على قناة سرية لموجا ت اللاسلكي التي تبث من لوحات دوائر متناهية الصغر وبطاقات يو.إس.بي. وضعت سرًا في أجهزة الكمبيوتر.

وقالت الصحيفة «ساعدت تكنولوجيا بث ترددات لاسلكية في حل واحدة من أكبر المشكلات التي واجهت وكالات المخابرات الأمريكية على مدى سنوات وهي الوصول إلى أجهزة كمبيوتر حاول الأعداء وبعض الشركاء الأمريكيين جعلها منيعة على التجسس أو الهجمات الإلكترونية».

وأضافت «في معظم الأحوال يجب وضع أجهزة بث الترددات اللاسلكية بواسطة جاسوس أو جهة الصنع أو مستخدم غير حذر». وأن الأهداف المتكررة للبرنامج الذي أطلق عليه الاسم الشفري (كوانتم) شملت وحدات بالجيش الصيني تتهمها واشنطن بشن هجمات إلكترونية على الجيش الأمريكي وأهداف صناعية.

وقالت الصحيفة «إن البرنامج نجح أيضًا في وضع برامج في شبكات الجيش الروسي ونظم تستخدمها الشرطة المكسيكية وعصابات المخدرات ومؤسسات تجارية بالاتحاد الأوروبي وحلفاء مثل السعودية والهند وباكستان.

وأضافت الصحيفة أنه لا توجد أدلة على أن وكالة الأمن القومي وضعت برامج أو استخدمت تكنولوجيا بث الترددات اللاسلكية داخل الولايات المتحدة.

ويعتزم الرئيس الأمريكي باراك أوباما الكشف يوم الجمعة عن إصلاحات في أجهزة المخابرات تشمل كيفية عمل وكالة الأمن القومي مع اتجاه لمنح الأمريكيين مزيد من الثقة في أن خصوصياتهم لا تنتهك.